

المحاضرة الثالثة عشر التصنيع والتغير الاجتماعي

يرتبط مفهوم التصنيع بالصناعة فهو يعني سياسة توظيف الصناعة من أجل تنمية المجتمع في إطار مخطط التنمية العام بحيث تعطي الأهمية لقطاع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الزراعي أو القطاع التجاري.

وتعرفه لجنة التنمية الصناعية التابعة لهيئة الأمم المتحدة:

بأنه عملية تطوير اقتصادي يعبأ في ظلها الجانب المتزايد من الموارد القومية من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي المجهز بتقنية حديثة وبقطاع تحويلي ديناميكي، يملك وينتج وسائل الإنتاج وبيع الاستهلاك والقادر على ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي.

وهو يشير إلى وعي أفراد المجتمع والحكومة بأهمية الصناعة في عملية التنمية. ويعتبر من الناحية السوسيولوجية ظاهرة اجتماعية تستوعب نشاط الأفراد المرتبط بالعمل الصناعي تلك الظواهر التي جاءت نتيجة لإدخال الصناعة في الحقل الاقتصادي.

ومن هذه الظواهر: ظاهرة تقسيم العمل والاعتراف والتنظيمات العمالية والبيروقراطية وغير ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، أوجد التصنيع متغيرات عديدة في المجتمع تبدو في التغيرات التي حدثت في ميدان الأسرة فيما يتعلق بالبناء والوظيفة.

وفي الحراك الاجتماعي والجغرافي، وبالإضافة إلى ظواهر أخرى. ويرتبط مفهوم التصنيع بالصناعة التي تتضمن معاني عديدة عند كثير من المفكرين أمثال ولبرت مور وأوجيرن وميلر وغيرهم.

ويرى ولبرت مور أن الصناعة تعني مجموع الإنتاج المادي الذي يأتي عن طريق استخدام الآلات عن طريق مصادر الطاقة المختلفة.

وهناك من يربط بين الصناعة والتكنولوجيا ويظهر في استخدام مصطلح التكنولوجيا الصناعية تمييزاً لها عن الأنواع الأخرى من التكنولوجيا.

ويستعمل مصطلح الصناعة أيضاً بمفهوم أوسع، حيث يدل على جوانب متعددة من النشاط الاقتصادي والفني، أي بكل ما يتعلق بإنتاج الإنسان المادي والفكري سواء كان في المصنع أو في الحقل أم في أي مجال آخر. وقد يعني المجهود الذي يتفق في أنشطة إنتاجية مرتبطة بالمادة من حيث استخراجها وتحويلها إلى حالة أخرى.

وهي تضم مجموعات رئيسية ثلاث هي :

الصناعات الاستخراجية: التي تقوم على استخراج الخامات من باطن الأرض .

الصناعات التحويلية: التي تقوم على تحويل مادة إلى مادة أخرى .

الصناعات الإنشائية: التي تتضمن بناء المنشآت المختلفة.

وقد تغيرت الصناعات وفقاً لتطور المجتمعات الإنسانية، وهي مختلفة في مراحلها عبر العصور ناهيك عن اختلافها من مجتمع إلى آخر.

ليس هناك من شك في ان العمل الصناعي في تطور مستمر فالانتقال من صنع الفأس الحجرية إلى استخدام الذرة، قد مر في مسيرته بتغيرات عديدة، وقد كان يصاحب كل تغير تكنولوجي تغيرات اجتماعية معينة.

وقد أشار إلى هذه المسألة عالم الأنثروبولوجيا لويس هنري مورجان L. H. Morgan في كتابه "المجتمع القديم" بأن كل مرحلة من التاريخ الإنساني مرتبطة باختراع مادي جديد، مقسماً مراحل للتطور إلى ثلاث مراحل: الوحشية والبربرية والمدنية، ثم قسم كلاً من المرحلتين الأولى والثانية إلى مراحل فرعية ثلاث.

وتتولد كل مرحلة من هذه المراحل العامة والفرعية بواسطة اختراع تكنولوجي عظيم معلاً ذلك، بأن المرحلة الثالثة نتيجة لاختراع القوس والسهم، وبدأت المرحلة البربرية بالتوصل إلى صناعة الفخار ويعنى ذلك أن الثقافة تتطور بتطور الوسائل المادية المستخدمة، أي أن تاريخ المجتمعات يرتبط بتطور الصناعة.

وقد قسم ماكس فيبر التطور الصناعي إلى أربع مراحل هي :

النظام العائلي.

نظام الصناعة اليدوية أو الطوائف الحرفية .

نظام الاستخدام .

نظام الصناعة المركزة، والنظام الأخير يمتاز بالكثافة السكانية الكبيرة.

وقد بين براون J. Brown في كتابه "علم النفس الاجتماعي في الصناعة" أن تاريخ الآلة وحضارتها في الألف سنة الماضية قد مرت في ثلاث مراحل متعاقبة ومتداخلة. هي:

مرحلة العصور الوسطى ومرحلة الثورة الصناعية والمرحلة الحديثة. وتتميز كل مرحلة من هذه المراحل بتكنيك خاص بها:

التكنيك التقديم والمتوسط والحديث على التوالي. أي أن كل مرحلة كما يقول لويس ممفورد Lewis Mumford لها مناطقها الخاصة بها، واستخدامها لمصادر ومواد أولية مميزة، ووسائلها النموذجية لاستخدام الطاقة وتوليدها ومهنياً وطرقاً خاصة تستخدم من قبل العمال.

ويشير براون أنه في المرحلة الأولى كان الاعتماد على الماء والخشب ثم الاعتماد على الفحم والحديد في المرحلة الثانية، والاعتماد على الكهرباء والمعادن في المرحلة الثالثة وهي مرحلة ما زالت في طور التكوين، ويضيف إلى أن كل مرحلة قد صاغت أيديولوجية خاصة بها من أجل تفسير وتبرير تنظيمها الاجتماعي.

لقد كانت الصناعة في العصور الوسطى ذات تقنية بسيطة تقوم على ورش صغيرة مبنية على نظام الطوائف، وذات إنتاج محدود وفق الحاجة، وتتسم بالروح الجماعية بين العمال.

أما في المرحلة الثانية: مرحلة الثورة الصناعية، فقد كانت تتصف بتقديم تكنولوجي كبير انعكست آثارها على المجتمع، فقد ارتفع مستوى معيشة السكان وزادت من الحراك الجغرافي – الهجرة – والحراك الاجتماعي. وتميزت بسيادة الروح الفردية بعكس المرحلة السابقة.

- وقد ظهرت أنظمة اجتماعية جديدة، فقد جاء النظام الرأسمالي على أنقاض النظام الإقطاعي، نتيجة لانتشار الصناعة والحركة الصناعية بوجه عام، وحدثت تغيرات اجتماعية عميقة.
- في الأسرة والمجتمع عامة. وبتوسيع المشاريع الصناعية بدأت الشركات الكبرى بالظهور وأخذ المالك الفرد في الاختفاء في كثير من الصناعات. وظهرت الحركة النقابية التي جاءت مكان الرابطات الحرفية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة.

وفي المرحلة الثالثة: ظهرت التكنولوجيا بشكل متقدم خاصة في استخدام الذرة وهي تتميز بحدثين هامين هما :

(1) الإنتاج الوفير – الجماهيري: الذي طبق في الولايات المتحدة في إنتاج عربات البضاعة وإنشاء السكك الحديدية في نهاية القرن التاسع عشر، وقد توسع منذ أوائل هذا القرن. فقد عمت قاعدة الإنتاج بالجملة معظم أقطار العالم، وأصبحت قاعدة أساسية في تنظيم أوجه نشاط الإنتاج الصناعي، فقد تعدى الإنتاج بالجملة المصنع إلى الزراعة مثلما هو سائد في التعاونيات الجماعية في الاتحاد السوفياتي وإلى مجالات البحث العلمي وغير ذلك.

ويرى بيتر دروكر أن الإنتاج الوفير يجب أن لا ينظر إليه كقاعدة ميكانيكية فقط بل اجتماعية أيضاً، فهو قاعدة للتنظيم الإنساني، أي تنظيم الأفراد من أجل القيام بعمل مشترك. أي أن المنتج في النظام الحديث هو التنظيم في المقام الأول. وتقلص دور العامل في العملية الإنتاجية، فأخذت الآلات تحل مكان العمال، وتعدى الأمر من المهارات اليدوية إلى المهارات الفنية والنظرية.

(ظهور الشركات المتعددة الجنسيات: التي تعرف اليوم بالشركات المتعددة الجنسيات وهي شركات كبيرة لا تعدد بالحدود بين الدول، وترسم استراتيجيتها التي لا تتطابق بالضرورة مع استراتيجية دولة معينة، كما أنها لا تقوم على أساس تمثيل جنسيات أو قوميات معينة.

لقد وجدت هذه الشركات الكبيرة مشكلات عديدة في مجال العمل الصناعي، من أبرزها المسألة الإدارية والقيادة العامة. فأوجدت فئة تعرف بفئة المديرين الموظفين غير المالكين، نظراً لسعة المشاريع وتخصصاتها وبعد مكان عملها، الأمر الذي يتطلب من صاحب الشركة تعيين مدراء للقيام بإدارتها نيابة عنه.

ومن الجدير بالذكر، أن التطور الصناعي لم يكن واحداً في مستوياته لدى المجتمعات كافة، ولا حتى في المجتمعات الأوروبية، فالثورة الصناعية قد بدأت في بريطانيا أولاً، مما أدى إلى تقدمها على غيرها من البلدان الأوروبية الأخرى، وبطبيعة الحال مجتمع ظروفه الخاصة التي بموجبها تتحدد سياسة التصنيع وأبعاده.

وقد حاول بعض من المفكرين أن يربط التصنيع بحدث أو ظرف معين، ولعل من أبرز تلك التعميمات ما يراه بروسلر من أن التصنيع كان يبدأ دائماً بحرب ما، ويرى في هذا الصدد أن التصنيع بدأ في فرنسا بعد حرب نابليون وفي ألمانيا بعد حرب 1871م بالذات وفي أمريكا بعد الحرب الأهلية وفي روسيا بعد الحرب العالمية الأولى، وفي الصين والهند بعد الحرب العالمية الثانية.

وبوجه عام، تعتبر الصناعة بمراحلها المختلفة من أهم العوامل التي أدت إلى التغير الاجتماعي في الحقل العمالي والاجتماعي عامة .

ولعل أبرز السمات الاقتصادية والاجتماعية لمراحل التصنيع – خاصة مرحلة الإنتاج الوفير – زيادة الإنتاج الصناعي وزيادة كبيرة وسيطرة الصناعة وأسلوب الإنتاج الصناعي على نمط الإنتاج في معظم المجالات. وتشغيل الأيدي العاملة بوفرة وعلى ضرورة توفير قيادة وإدارة فعالة من أجل تسيير المشروعات الكبرى، وضبط العلاقات العمالية.

وقد أحدثت الصناعة تغيرات اجتماعية مهمة في المجتمع العمالي تبدو في عدة مظاهر حسب رأي رالف دارندورف وهي :

- تحويل مجتمعات الطوائف الحرفية أو الطبقات المغلقة إلى مجتمعات طبقية مفتوحة .
 - تحطيم النظم التقليدية في تدرج المكانة، والمساواة بين جميع العمال المأجورين .
 - تكوين حالة من عدم التكيف الخطير، والاغتراب لدى العمال الصناعيين .
 - ظهور أزمات اجتماعية متزايدة وخاصة بين العمال الصناعيين .
 - زيادة حدة الصراع الطبقي بين أصحاب المؤسسات والعمال الصناعيين.
- أي أن المراحل الصناعية أدت إلى إحداث تفكك وفوضى في الأشكال التقليدية المعروفة في كل مجالات الحياة الاجتماعية العمالية.

التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتصنيع

لعل من أهم المتغيرات التي حدثت في الحقل العمالي الصناعي هي: تقسيم العمل، والاغتراب، والعلاقات العمالية، والبيروقراطية والحراك المهني

وبالمقابل حدثت تغيرات مهمة في الحقل الاجتماعي العام، خاصة في مجال الأسرة فيما يتعلق بالبناء والوظيفة، والحراك الاجتماعي والجغرافي، وهذا المتغيرات الأخيرة رغم أهميتها إلا أنه سيقصر تحليلنا على المتغيرات الأولى، تلك التي تقع في مجال العمل الصناعي أي داخل بوابة المصنع، لأنها تغيرات اجتماعية مباشرة لعملية التصنيع، وسنحاول تحليل تلك المتغيرات على النحو التالي:

أولاً: تقسيم العمل والتخصص

بدأ تقسيم العمل في بداية تكوين فائض الإنتاج، حيث بدأ الفصل بين العمل الذهني والعمل العضلي، وقد أدت الصناعة إلى تعميق هذا التقسيم وإيجاد ظاهرة التخصص الدقيق .

لقد انطوى تقسيم العمل في الصناعة على سلطة مطلقة مارسها الرأسماليون تجاه العمال الذين أصبحوا عبارة عن أجزاء في جهاز اجتماعي متكامل وقد صاحب تقسيم العمل زيادة في الإنتاج وتحسن في الإنتاجية والتركيز على التخصص الدقيق، الأمر الذي أدى إلى فصل العامل عن محيطه العمالي، والقيام بعمليات محدودة، في إطار العملية الإنتاجية العامة التي تنقسم إلى وظائف فرعية تنتهي إلى مهنة، أو عمل واحد يقوم على انجازه عامل بعينه.

وقد لاحظ دوركايم أن تقسيم العمل يؤدي إلى التضامن العضوي الذي يبدو في ارتباط الوظائف ببعضها، واعتمادها على بعضها اعتماداً متبادلاً ويتطلب حداً من التعاون بوجه عام .

وهناك عيوب ومزايا لظاهرة تقسيم العمل الصناعي

ومن أهم هذه المزايا :

زيادة مهارة العامل : لقد أدى تقسيم العمل والتخصص إلى زيادة مهارة العامل نتيجة لتكرار العمل نفسه يومياً، مما يؤدي إلى إتقانه وزيادة مهارته والوقوف على التفاصيل الدقيقة المتعلقة به، والتغلب على الصعوبات التي تعترض سبيله، فضلاً عن أنه قد يبتكر وسائل تؤدي إلى زيادة مستوى أدائه لعمله.

الاقتصاد في الوقت: فالتخصص في أداء نوع معين من الوظائف يؤدي إلى اقتصاد في الوقت، لأن تنقل العامل من مكان إلى آخر يؤدي إلى ضياع كثير من الوقت من أجل أن يتهيأ نفسياً وذهنياً لعمل جديد .

الاستفادة من المهارات المختلفة : أن التخصص وتقسيم العمل تتيحان الفرصة لاستخدام المهارات المختلفة. إذ يمكن لكل فرد أن يمارس العمل الذي يراه ملائماً لمواهبه الخاصة، فيمكن للعامل العادي أن يعمل بكل قوته، والعامل الماهر أن يعمل بكل مهارته اليدوية، والمنظم بكل قدرته الإدارية. أي أن كل فرد يتجه إلى الأعمال التي تلائم ميوله ومواهبه الخاصة، فتتحقق مقولة: العامل المناسب في العمل المناسب.

هذه المتغيرات السابقة تعتبر من أهم محاسن تقسيم العمل أما مساوئ التقسيم والتخصص :

فتبدو في عدة مظاهر أهمها :

إحداث بطالة عند العمال: إن تقسيم العمل داخل المصنع، أو الوحدة الإنتاجية، يتطلب بطبيعة الحال تخصص العمال في عملية إنتاجية أو أكثر من العمليات الجزئية في مختلف مراحل الإنتاج، لسلعة معينة. لذلك فإن الاستغناء عن هؤلاء العمال أمر ينطوي على خطورة، إذ يصعب عليهم القيام بعمل جديد قد يختلف في نمط أدائه عن العمل السابق، مما يؤدي إلى استغراق وقت طويل من الممران والتدريب على العمل الجديد.

انتشار الملل : إن العامل الذي يقوم بعملية واحدة بسيطة طوال النهار على مدار سنين طويلة – أي الأداء التكراري – لعملية واحدة يؤدي إلى إصابة العامل بالملل والسأم ويشعره بتفاهة العمل الذي يؤديه لعدم بذل مهارة فنية كبيرة. والقضاء على هذه الظاهرة، يتطلب إدخال وسائل جديدة منها إدخال الموسيقى وقت العمل، وإدخال فترة الراحة القصيرة خلال العمل اليومي، وترقية العمال الذين يظهرون مهارة عالية، وغير ذلك من الوسائل

تقليل أهمية المهارة عند العمال :إن زيادة التخصص، تحرم العامل من الحافز الناتج عن الاعتزاز بما يحققه نتيجة لمهارته ويرى فريدمان G. Friedmann أن من مساوئ التخصص القضاء على المهارة الفنية التي كانت تتوفر في الصانع القديم، وذلك لأن الإنتاج الوفير اليوم يقوم في معظمه على عمال نصف مهرة، ولأن وظيفة العامل ليست في الإنتاج الحقيقي بل في مجرد السيطرة على الآلة وكيفية تشغيلها، والمحافظة عليها كي تبقى في حالة جيدة .

أما المقدرة الفنية فقد قضى عليها إلى درجة كبيرة بواسطة التقسيم الصناعي وأصحاب الياقات البيضاء.

وبوجه عام، يعتبر تقسيم العمل والتخصص من الظواهر التي أوجدها التطور الصناعي والتي انعكست آثارها إيجاباً أو سلباً على العامل مباشرة .

وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر دلالة على تقدم الصناعة والتصنيع، وهناك تفاوت بين المجتمعات في الاستجابة لهذه الظاهرة وفقاً للأهداف التنموية المنشودة ونظام الملكية لوسائل الإنتاج.

ثانياً: الاغتراب: استعمل مفهوم الاغتراب بمعاني عديدة في العلوم الاجتماعية، واستعمل بمعاني مختلفة لدى المفكرين الاجتماعيين، أمثال كارل ماركس ودور كايم وماكس فير وغيرهم .

والاغتراب بوجه عام يعنى العزلة الاجتماعية والنفسية للإنسان في المحيط الاجتماعي .

ويعتبر من الظواهر التي أوجدتها الصناعة في المحيط العمالي. وهو مظهر سلبي شد انتباه الباحثين من أجل دراسته، ومعالجته في إطار معالجة الظواهر المعتلة التي أوجدتها الصناعة بشكل عام.

وقد كان ماركس يعني بالاغتراب فقدان "القوة" أو فقدان "المعنى" نتيجة للآثار التكنولوجية على العلاقات الصناعية في ظل الإنتاج الرأسمالي حيث يرى أن العلاقات الاجتماعية التي تفرضها الصناعة الرأسمالية تحرم العمال من فرص إشباع حاجاتهم النفسية في العمل مما يؤدي إلى عدم فهمهم لنتائج العملية الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي بهم إلى الاغتراب

وفي ظل تعقد العملية الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي بهم إلى الاغتراب. وفي ظل تعقد العملية الإنتاجية، تحول العامل إلى مجرد آلة وعبداً لها، ولنتاج عمله أيضاً، الذي بات يتحكم فيه ويسيطر عليه، وعموماً يعتقد ماركس أن النظام الرأسمالي يمثل قمة الاغتراب، لأن العامل يصبح عبارة عن ترس في آلة الإنتاج ولا يحصل على ثمرة جهوده وأتعبه. ويرى ماكس فيبر أن الاغتراب يبدو في التحول نحو البيروقراطية التي هي عبارة عن سلسلة من القواعد التنظيمية التي تسيّر بموجبها الإدارة الصناعية وهي ضرورة لكل مؤسسة صناعية متقدمة، وتفرض البيروقراطية على العامل الالتزام بتطبيق القوانين والامثال لها. رغم أنه في كثير من الحالات لا يدرك معنى تلك القوانين فيؤدي ذلك إلى اغترابه. ويؤكد فيبر أن كل أنواع البيروقراطية تؤدي إلى الاغتراب.

أما دوركايم فيرى موضوع الاغتراب في العمل الأنومي وقد بين بلونر أن الأبعاد المختلفة للاغتراب في العمل، تختلف من حيث شكلها وشدتها باختلاف المواقف الصناعية وعلى الرغم من وجود مظاهر عامة للاغتراب في الأساليب الإنتاجية الحديثة، والتنظيمات البيروقراطية الصناعية، فإن هذه المظاهر تختلف باختلاف التكنولوجيا السائدة، وتقسيم العمل، والبناء الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي في الصناعة.

وبوجه عام، تظهر أبعاد الاغتراب في انعدام القدرة على التحكم في عملية الإنتاج بصفة مباشرة، وعدم إدراك الهدف من العمل، ومدى ارتباطه بعملية الإنتاج كلها، وإخفاق العامل في الاندماج بالمجتمع الصناعي، وإخفاقه في الاندماج الكلية في أسلوب الإنتاج.

ثالثاً: البيروقراطية

لعل من أهم الظواهر التي صاحبت الثورة الصناعية هي ظاهرة البيروقراطية التي ازدهرت بتطور الصناعة ونشوء المصانع الكبرى. وقد تعددت التعارف والنظريات حول البيروقراطية. ولا يتسع المقام هنا لعرض وتحليل ذلك، وإنما سنتعرض لها باعتبارها ظاهرة نمت بقوة في إطار الثورة الصناعية.

ومفهوم البيروقراطية، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 – 1920). وهي جهاز تنظيمي يضم مجموعة من العاملين تحكمهم قواعد محددة من أجل تحقيق أهداف مقررّة مسبقاً.

وتعرف البيروقراطية بأنها مجموعة من الأجهزة والمنظمات التي تتخذ شكلاً معيناً من أشكال التنظيم الرشيد الذي يقوم على قاعدة السلطة الرسمية، ومركّزاً على نظام رسمي غير معتمد على التأثير الشخصي للأفراد

ويعتبرها فيبر أعلى أشكال التنظيم كفاية، وأقدرها على تحقيق الأهداف المنشودة. وهناك من ينظر إليها نظرة أخرى، حيث يعتبرها ماركس نوعاً من الاغتراب والتسلط من قبل الطبقة الرأسمالية على الطبقة العمالية. ويعتقد أن العاملين في التنظيم البيروقراطي يفتقدون القدرة على المبادأة، والتخيل الخلاق والخوف من تحمل أعباء المسؤولية والسعي من أجل تدعيم أوضاعهم والتقدم وما يرتبط بذلك من تعلق طفيلي بالرموز والمكانة والهيبة.

ويضع فيبر نموذجاً مثالياً للتنظيم البيروقراطي متماشياً مع النسق الفكري الذي أقامه وهي ممارسة للضبط على أساس المعرفة وفي المجال التنظيمي في الصناعة، استطاعت البيروقراطية أن تواجه التغيير التنظيمي بكفاءة عالية، لقد أدى نمو التخصص في الصناعة إلى زيادة الاعتماد على التنظيم الإداري الرشيد من أجل الوفاء بمتطلبات الإنتاج الوفير.

ومن الجدير بالذكر أن التخصص يمكن أن يوجد في أي نمط من أنماط التنظيم الاجتماعي، إلا أن البيروقراطية قد قدمت فوائد مهمة لظاهرة التخصص في المصانع فقد أوجدت وظائف ذات نطاق محدود للمسؤولية، ومكنت التنظيم من الاعتماد على قواعد موضوعية، يمكن أن يحتكم إليها في تخطيط وتنظيم وتنفيذ برامج الإنتاج، كما أن البيروقراطية بوصفها تنظيمًا اجتماعيًا رشيداً قد أوجدت لدى أفراد الإدارة اتجاهاً نحو تطبيق المعرفة والأساليب الفنية في العمل

وأخذت تنمي لديهم الخبرة والمهارة، طالما أنها بحكم بنائها تنقسم إلى أدوار معينة، يطلب إلى كل عضو التخصص طوال الوقت في واحد منها .

إن ما يشجع على تطور البيروقراطية في المصنع هو تزايد استخدام التكنولوجيا على نطاق واسع، لأن الاعتماد الهائل على الآلات من شأنه أن يؤدي إلى التخصص، كما يقتضي التنظيم في الأنشطة الاقتصادية، ولا يحتاج ذلك إلى تخطيط رشيد فحسب، بل يتطلب وجود نظام فني دقيق، وقد تحقق ذلك في التنظيم البيروقراطي الجديد.

ومن المعروف أن البيروقراطية تستطيع أن تضاهي التقسيم الدقيق للعمل الذي صاحب التشغيل الآلي. من حيث تحديد الأدوار تحديداً واضحاً، وبالتالي يمكن أن يعتبر تطور البناء الحديث للمصنع هو عصر ازدهار البيروقراطية. وأن دور البيروقراطية يختلف من مجتمع رأسمالي إلى مجتمع اشتراكي، لأنها تتكيف وحاجة النظام الاجتماعي بوجه عام.

لقد استطاعت البيروقراطية أن تواجه نمو التنظيم الصناعي من عدة جوانب :

من حيث القدرة على التوفيق بين التغيرات الاجتماعية للعمال في المصنع، وبين متطلبات الإنتاج من حيث الكم والكيف، ومن حيث التسيير الإداري .

ومن تحديد نطاق المسؤولية، فعلى كل عضو تحمل مسؤوليات محددة لا يتعدها، مما يؤدي إلى تدعيم العدالة والموضوعية في تطبيق القوانين التي يقوم عليها التنظيم البيروقراطي.

لقد أصبحت البيروقراطية على كفاءة عالية في مواجهة متطلبات الصناعة الحديثة.

وهناك عوامل أخرى عملت بدورها على ازدهار البيروقراطية الصناعية، مثل التوسع في الأسواق لتصريف المنتجات الصناعية، والتطور السريع الذي طرأ على وسائل الاتصال، والاتجاه نحو تطبيق منجزات العلم والتكنولوجيا في الحقل الصناعي .

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول أن العلاقة جدلية بين التطور الصناعي وازدهار البيروقراطية.

ولعل أهم خاصية بنائية للبيروقراطية الصناعية هي انقسامها إلى ما يعرف بتنظيم التسلسل فالعامل مثلاً يدخل مع زملائه في أنماط من التفاعل الرسمي، تتصل بعملية الإنتاج، وهو في الوقت نفسه يتلقى الأوامر والتوجيهات من رؤسائه، ويتوافق تنظيم التسلسل مع بعض متطلبات الإنتاج الصناعي التي تتطلب توافر مستوى عالٍ من النظام المحكم، لأن السلطة في تنظيم التسلسل تنشأ عن مصادر محددة، ومُعترف بها وذات شرعية لا يرقى إليها الشك.

لقد أتاحت البيروقراطية التنسيق بين مجموعات هائلة من الأعمال والمهام المتباينة من حيث العمل على تركيز السلطة في القمة، وإعطاء الإدارة العليا قوة من أجل رسم الخطط التي تواجه متطلبات التطور الصناعي، والعمل على تنظيم الهيئة الفنية التي تضمن الاستفادة من الخبرات المتخصصة .

ومن الخصائص البنائية للبيروقراطية الصناعية الفصل الاجتماعي، والإداري بين فئتين هما: فئة تشغيل أوضاعاً عليا في التسلسل هي الإدارة، وفئة تشغل أدنى سلم التدرج المهني، وهي فئة العمال، ولكل فئة أدوارها المحددة وصفاتها العملية.

وهناك مظاهر أخرى للبيروقراطية الصناعية تنطوي على خاصية أساسية هي وجود الميكانيزمات التي من خلالها يستطيع التنظيم أن يدعم وجوده، ومنها وجود نسق محدد للسلطة المتضمن في الوسائل والأساليب التي تستخدمها البيروقراطية من أجل ضمان سلوك أفرادها ليتطابق مع أهداف التنظيم العام، من خلال إيجار عدة وسائل وقنوات لتبليغ القرارات .

ومع ذلك لا يعني أن البيروقراطية إيجابية دائماً، وإنما قد تؤدي إلى عرقلة الإنتاج، كما أن كبر حجمها قد يؤدي إلى الجمود نتيجة الالتزام المطلق بالقواعد الرسمية.

ولقد أجريت دراسات عديدة على العمال الصناعيين في أنحاء كثيرة من العالم، وقد بحثت في مدى التغير التنظيمي وأسبابه وتوصلت إلى وجود علاقة وثيقة بين حدوث الصراع وظهور التغير التنظيمي، وأن صورية القواعد البيروقراطية تحمي الأفراد وتجنبهم – إلى حد ما – الإحساس بعدم الأمان، وأن كان هؤلاء العلماء قد أوضحوا في بعض الأحيان، أن هذه الصورية قد فشلت في تحقيق الإحساس بالأمان.

وهناك مدخل آخر لدراسة الجوانب الدينامية في التنظيم، يهتم بدراسة الأبعاد الايكولوجية للتنظيم البيروقراطي تكشف عن أثر البناء الطبقي ونمط استغلال الأرض، وطبيعة التنظيمات الاقتصادية في التأثير على البناء التنظيمي لمجتمع المصنع ويذهب دونكان في التأكيد على تأثير موقع المجتمع على نوع الصناعة المنشأة ثم يكشف عن تأثير حجم المجتمع على درجة تخصص التنظيمات الصناعية التي توجد فيه.

رابعاً: القيم العمالية:

تعتبر القيم العمالية من أبرز الظواهر الاجتماعية التي صاحبت العمل الصناعي وقد تغيرت وفق التطور الصناعي عامة وهذه القيم عبارة عن فكرة أو معيار ثقافي تقارن على أساسه المعطيات فتحظى بالقبول أو الرفض نسبة لبعضها البعض ويرتبط الأفراد بهذه القيم ارتباطاً عاطفياً وتوجه حياتهم في التعامل مع المعطيات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وسياسية

ولا شك أن القيم تعكس بعداً ثقافياً لدى المجتمع، وهي تتغير حسب المكان والزمان، متباينة لدى المجتمعات وهي كأفكار تتعلق بمختلف شؤون الحياة. المادية والفكرة تعين على تحقيق الأهداف، مبينة الوسائل المرسومة لبلوغها ومحددة الجزاءات المختلفة في ذلك .

ومن المعلوم أن الأهداف التي يسعى الأفراد في الوصول إليها تتغير بتغير المجتمع ولهذا تتغير مجموعة القواعد السلوكية التي تبين قيمة تلك الأهداف والطرق التي تؤدي إليها أي تتغير القيم بوجه عام.

وتأتي أهمية القيم من مساهمتها في الحفاظ على التماسك الاجتماعي، والعمل على تنمية المجتمع بشكل عام، ولكل نشاط اجتماعي قيمة خاصة به .

وفي مجال بحثنا فيما يتعلق بالقيم العمالية في الصناعة، والتغيرات الاجتماعية التي حدثت فيها يمكن الإشارة إلى أهم القيم التي جاءت مصاحبة لعملية التصنيع وهي:

قيمة العمل :

تختلف نظرة المجتمعات إلى قيمة العمل، وقد كانت النظرة القديمة في معظمها تنظر إلى العمل نظرة دونية. فقد بين أفلاطون في جمهوريته أن العمل اليدوي من مهام الطبقة الدنيا وحدها، وقد سادت هذه الفكرة لدى المجتمعات الأوربية إلى وقت قريب الأمر الذي حفز المصلحين للمناداة بنصرة العمال، والطبقة العاملة، وتخفيف الأعباء عنهم وتحسين أوضاعهم المعيشية.

ولا شك أن التصنيع قد أدى في نهاية الأمر إلى تحسن أوضاع العمال الاقتصادية والاجتماعية بعد أن كانت متدنية في المجالات كافة مع بداية الثورة الصناعية وانطلاقاً من العملية الإنتاجية التي يشكل العامل فيها العنصر الرئيسي، ونظراً لأهمية الإنتاج الصناعي في الحياة الاجتماعية فإن قيمة العامل في هذا المجال قد ارتفعت الأمر الذي انعكس على تحسن مستوى معيشة العامل. ولا شك أن الطبقة العاملة قد قدمت تضحيات في سبيل ذلك.

قيمة الوقت: تقوم سياسية التصنيع على مبدأ التشغيل الكامل للقوى العاملة في القطاع الصناعي ولما كان الإنتاج يقوم على التخصص والتنظيم الدقيق، مما يستدعي الإنجاز في وقت محدد، لهذا تصبح قيمة الوقت ذات أهمية أساسية في العملية الصناعية. وأي تأخير في الوقت يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج، بالإضافة إلى أن العمل الصناعي المعقد يتطلب دقة كبيرة فياحترام الوقت أثناء عملية الإنتاج، لأن العامل يكون حلقة في سلسلة الإنتاج وعمله يكمل عمل الآخرين المشاركين في العملية الإنتاجية.

قيمة النظام والدقة في العمل :

أن طبيعة العمل الصناعي تختلف عن العمل الزراعي من حيث متطلبات الإنتاج وظروفه الفيزيائية وما إلى ذلك .

فالعامل الصناعي في المصنع يخضع لتنظيم بيروقراطي معين، ويتعامل مع آلات دقيقة معلوم إنتاجها.

فالعامل والآلة متكاملان، وعمل كل منهما يتوقف على عمل الآخر، وأي خطأ في التعامل مع الآلة يؤدي إلى تعطيل الإنتاج وانخفاضه، وربما يؤدي على إصابة العامل وتعرضه إلى الخطر.

قيمة الذات العاملة :

يبدو ذلك في الاعتماد على النفس، فالحمل الصناعي يختلف بطبيعته عن العمل الزراعي الذي يستدعي مشاركة جماعية من قبل أفراد الأسرة، مما يجعل التمييز بين الجهود الفردية أمراً صعباً .

ومن المعلوم أن العملية الإنتاجية زراعية أم صناعية هي عملية اجتماعية في المحل الأول، غير أنه في المجال الصناعي القائم على التخصص يكون العامل بمفرده مع الآلة، مما تستدعي الضرورة الاعتماد على نفسه أولاً.

قيمة عمل المرأة :

لقد أدت الثورة الصناعية إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة فأخذت المرأة تشارك إلى جانب الرجل في العمل الصناعي كما كانت تشارك في العمل الزراعي وقد أوجدت الصناعة وظائف عديدة مما أعطى فرصاً أوسع لمشاركة المرأة في هذه الوظائف المختلفة التي تتناسب مع إمكانياتها في هذا المجال، وأصبحت المجتمعات تفتخر بارتفاع نسبة العاملات فيها، لأن المشاركة الواسعة للمرأة معناه الإسراع في تحقيق التنمية، وتقدم المجتمع..

النظرية الوظيفية

وغالباً ما تشير الوظيفية إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل، وهذا الكل قد يكون متمثلاً في مجتمع أو ثقافة، وهي تؤكد ضرورة تكامل الأجزاء في إطار الكل، أو ما يطلق عليه في بعض الأحيان تساند الأجزاء، أي أن النسق الاجتماعي تؤدي فيه أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل، وتثبيتته وتقويته وبالتالي تصبح الأجزاء متساندة ومتكاملة.

يقول ميرتون "إن الوظيفة الاجتماعية للدين تتمثل في المحافظة على تماسك الجماعة، وتشير الوظيفية هنا على نتيجة موضوعية ومشخصة ترتبط بالظاهرة الاجتماعية داخل نسق واسع هي جزء منه، وتعتبر الوظائف الظاهرة نتائج موضوعية للنسق يعترف بها المشاركون فيه، بينما لا تشير الوظائف الكامنة إلى مثل هذه النتائج".

قام ميرتون بالتمييز بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة

فالأولى تشير إلى النتائج الموضوعية التي تحدثها سمة اجتماعية أو ثقافية معينة، تلك النتائج الموضوعية التي تحدثها سمة اجتماعية أو ثقافية معينة، تلك النتائج التي تفرض على الأفراد التكيف معها

الثانية فتشير إلى النتائج غير المقصودة وغير المقررة

ويوضح ميرتون ذلك بمثال على الوظيفيتين السابقتين، بأن الوظيفة الظاهرة للاستهلاك الاقتصادي هي الانتفاع، بينما تحقيق الهيبة وتأكيدهما تعتبر إحدى الوظائف الكامنة لهذا الاستهلاك

وتهتم الوظيفية بدراسة مسائل ثلاث هي: دراسة بناء النسق أو الجانب المورفولوجي ودراسة وظيفة النسق أو الجانب الفسيولوجي ودراسة نمو النسق أو تطوره.

أن الوظيفية تشير إلى التأكيد على تكامل الأجزاء في الكل والتساند والتكامل فيما بينها، وأن كلاً من الجزء والكل يؤدي وظيفة خاصة به، بحيث لا يكون غيره قادراً على القيام بها، ويشبه ذلك إلى حد بعيد قيام أعضاء الكائن العضوي بوظائف خاصة بكل عضو، وهي متساندة وضرورية من أجل أن يقوم الكل بعمله ويحفظ استمراره، ووجوده.

وهي تقول بالتغير المحدود البطيء للنسق الاجتماعي،

وترى الوظيفية أن التغير الاجتماعي يطرأ على البناء الاجتماعي ثم يتبعه تغير وظيفي من أجل تحقيق وجود النسق ذاته

ويرى بارسونز أن كل نظام يتألف من أجزاء ترتبط ببعضها كنظام الأسرة المؤلف من وحدات تقوم بوظائف محددة، تؤدي في النهاية على تكامل النظام الكلي

فمفهوم الثابت لدى بارسونز مرادف لمفهوم التوازن المستقر الذي يمكن أن يكون ثابتاً أو متغيراً.

وتحدث عملية التغير، حينما يعجز النظام عن تلبية أهداف ومتطلبات الوحدات فيه، أي حينما تكون المؤسسات غير قادرة على تلبية متطلبات وحداته،

وجه نقد للنظرية الوظيفية ما هي اهم الانتقادات ؟

أن الوظيفية تعتبر التغير ظاهرة مرضية، أما التوازن والاستقرار فيعتبران ظاهرة سوية، وفي ذلك خوف من التغير ينم عن نظرة تشاؤمية.

النظريات التحديثية

أن النظريات التحديثية تعتبر المتغير التقني عاملاً رئيسياً في عملية التحديث والتغير الاجتماعي عامة، لهذا تعتبر التطور التكنولوجي ونضجه قمة التقدم،

تؤكد على أن أهم مظهر للتحديث هو التصنيع الذي يتضمن قاعدة الإقلاع الاقتصادي التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج على الاستهلاك،

ولما كانت المجتمعات تتغير أنظمتها عن طريق التصنيع في الدرجة الأولى، لهذا فإن دراسة التصنيع تتطلب دراسة التحديث بكل أبعاده.

وقد ارتبط مفهوم التحديث بالتنمية الاقتصادية، لأن القائلين به يؤكدون على أهمية الجانب الاقتصادي في التغير الاجتماعي

وجاءت تعريفات عديدة منها: أنه يعني الأخذ بالأسباب المؤدية إلى تغير المجتمع إلى حالة أفضل مما كان عليها عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة، أي عملية تغيير مخططة ومراقبة منهجياً كما بين ذلك دوركايم في تقسيم العمل.

وهناك علاقة تاريخية بين مفهوم التحديث، ومفهوم التشبه بالغرب أي "التغريب" الذي يعني الأخذ بالانساق الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية وغيرها من البنى التي تولدت في الغرب. فالتحديث بهذا المعنى هو اكتساب "الطابع الغربي". ويحمل هذا التعريف نوعاً من التحيز للغرب يتماشى ومفهوم النظريات التحديثية.

وتتشارك هذه النظريات في أن التغير يسير في خط مستقيم صاعد إلى أعلى التقدم.

وتهتم النظريات التحديثية اهتماماً خاصاً بغائية التغير الاجتماعي، متخذة من المجتمعات المتقدمة في مظهرها التكنو - اقتصادي نموذجاً ومطلباً تسعى إليه المجتمعات النامية في تقدمها

وتنظر النظريات التحديثية من جوانب عدة إلى عملية التغير الاجتماعي، وإلى التنمية عموماً، ومن حيث الوسائل الموصلة للأهداف المقررة، إلا أنها تشترك في أن عملية التحديث لا تأتي إلا من خلال "تغريب" المؤسسات الاجتماعية في المجتمعات النامية.

وهي تنظر إلى العمل المنتج بأنه العمل الذي يحقق الزيادة في الإنتاج عن طريق إلغاء الحواجز المعوقة، وتطبيق كل الوسائل المؤدية إلى الزيادة في الربحية، والتركيز على الصناعة المؤدية إلى التحضر، وتقسيم العمل والتخصص. أي إحداث تغييرات جذرية في الأنظمة التقليدية القائمة من أجل الاتساق مع عملية التحديث .

وتؤكد النظريات التحديثية أن عملية التحديث تتم وفق الأيديولوجية الرأسمالية مستبعدة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج التي تسميها رأسمالية الدولة،